

## في اليوم العالمي للمفقودين والمخفيين قسرا برنامج نقطة عالسطر يسأل عن مصيرهم ومصير تطبيق القانون الخاص بهم

في اليوم العالمي للمفقودين والمخفيين قسرا اكدت رئيسة لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وداد حلواني الى ان قانون المعقودين والمخفيين قسراً انتزعه " طلوع الروح " وهو اتي نتيجة نضال دام ٣٧ عاماً للامهات والاباء والزوجات والابناء ، واعتبرته انجازا كبيرا لكنه لا يكتمل إلا بتطبيق القانون وتشكيل الهيئة الوطنية المستقلة لتقصي الاثر والكشف عن مصير جميع المفقودين والمخفيين قسراً

ولفتت حلواني الى ان المادة ١٠ من قانون ١٠٥ تاريخ ٢٠١٨/١١/٣٠ تنص على تشكيل هيئة وطنية من عشر اعضاء ، اضافت : هناك ٦ هيئات سمت مرشحيتها للعضوية، واوضحت انه من ضمن الهيئة سيكون هناك شخصان يمثلان المجتمع المدني وشخصان من لجان اهالي المفقودين، وأشارت الى ان وزير العدل ألبرت سرحان ارسل خلال شهر تموز الماضي مشروع المرسوم الى رئاسة مجلس الوزراء والتي من المفترض طرحه على جدول الاعمال كي يُصار الى إصدار مرسوم لتشكيل الهيئة وشددت على ان الهيئة تشكل لمدة خمس سنوات غير قابلة للتجديد ، والقانون يصبح نافذا بمجرد نشره في الجريدة الرسمية

وشددت على انهم يريدون تشكيل هيئة بمستوى قداسة ونبل قضيتهم وان يتم تعيين الاشخاص وفق المعايير الدولية وخارج المحاصصة الطائفية والمذهبية.

رئيس جمعية المتقنين اللبنانيين المحررين من السجون السورية علي ابو دهن اكد في حديثه الى وجود ٦٢٧ معتقلا ما يزالون في السجون السورية والدولة اللبنانية نائمة ولا احد يسأل عنهم

مدير المفكرة القانونية المحامي نزار صاغية لفت في مداخلة له عبر البرنامج الى ان قانون المفقودين والمخفيين قسرا يضع الاطار المؤسساتي عبر إنشاء هيئة مهامها التفتيش عن الحقيقة وتوثيق كل المعلومات من اجل الوصول الى تحديد مصيرهم بشكل علمي ومنهجي.

اضاف : القانون يضع الآلية والإطار ولدينا الامل بمعرفة مصير العدد الاكبر منهم، وأشار الى ان موضوع المفقودين في لبنان متشعب جزء منه داخلي وآخر خارجي، ورأى ان هذا القانون سيحل المشكلة الداخلية اكثر من الخارجية ، اضاف : القانون وضع الآلية للبدء بالتواصل معهم بشكل منهجي، وشدد على ان العبرة هي تطبيق القانون.

رئيس لجنة حقوق الانسان النائب ميشال موسى لفت الى ان قانون المفقودين والمخفيين قسراً اتي نتيجة نضال طويل الامل للاهالي وهو انجاز كبير لهم ولمجلس النواب الذي وضع قانون فيه الكثير من الجراة لإقفال ملف الحرب . وأشار الى انهم يسعون الى تشكيل الهيئة الوطنية بأسرع وقت لكي تباشر بعملها.

النائب مروان حمادة اكد في مداخلة له عبر البرنامج عينه الى انه كان ضد احد بنود قانون المفقودين والمخفيين قسرا لانه كان لا يرى فيه نفعاً بل إثارة الكثير من الهواجس وإعادة احياء اشباح الحرب، ومرحلة المخطوفين قطعت بعدة مراحل والاسوأ كانت السورية، ورأى ان الحكام القريبون من سوريا لم يتمكنوا من حل قضية المخطوفين ولا حتى المعارضين استطاعوا الوصول الى نتيجة، اضاف : ليس لدي امل بوجود احياء في السجون السورية في ظل حكم قتل الالاف من مواطنيه، ودعا الى تشكيل الهيئة الوطنية للكشف عن مصير المواطنين في اسرع وقت.